



بيان صحفي

١٠ مارس ٢٠١١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٠ مارس ٢٠١١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥٪.

وقد قرر البنك المركزي المصري البدء في إجراء عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) بشكل منتظم وذلك ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية كل يوم ثلاثاء بدءاً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ مارس ٢٠١١، وستكون هذه العمليات لأجل إستحقاق لمدة سبعة أيام وفقاً لسعر عائد ثابت تحدده لجنة السياسة النقدية في كل إجتماع لها، وقد حددت اللجنة بإجتماع ١٠ مارس ٢٠١١ معدل التعامل عند ٩,٢٥٪.

وقد أدت الأحداث السياسية في مصر منذ الإجتماع الأخير للجنة السياسة النقدية في ٢٧ يناير ٢٠١١ إلى تحولات هامة ذات تأثير على النشاط الإقتصادي والأسواق المالية، وقد صاحب ذلك ضغوط على موقف السيولة بالسوق، وتغير في المخاطر المحيطة بتوقعات معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

ورغبة من البنك المركزي المصري في أن تتناسب الأسعار السائدة بالأسواق للأجل القصير مع المعدل المحدد من قبل لجنة السياسة النقدية، المُستند على التقييم المستمر للتطورات في الإقتصاد الكلي وعلى هدف إستقرار الأسعار، فقد قرر البنك المركزي المصري البدء في إجراء عمليات إعادة شراء ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية.

وقد شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعاً شهرياً خلال فبراير ٢٠١١ مقداره ٠,١٣٪ مقارنة بإرتفاع مقداره ١,٠٢٪ خلال يناير ٢٠١١ بينما إنخفض المعدل السنوي للتضخم العام إنخفاضاً طفيفاً إلى ١٠,٧١٪ مقابل ١٠,٧٩٪ وذلك على خلفية أثر فترة الأساس من العام الماضي. وعلى الرغم مما شهدته الأيام الأولى من فبراير ٢٠١١ من زيادة ملحوظة في أسعار المواد الغذائية نتيجة ظروف تعطل الإنتاج وصعوبة النقل فقد تراجعت هذه الأسعار خلال الأسابيع الأخيرة. وقد إنعكس ما تقدم أيضاً على التضخم الأساسي الذي سجل معدلاً شهرياً قدره ٠,١١٪ خلال فبراير مقابل ٠,٧٤٪ خلال يناير في حين إنخفض المعدل السنوي إلى ٩,٥١٪ مقابل ٩,٧٤٪. ومن الأهمية الإشارة إلى أن الإرتفاعات التي شهدتها الأسعار العالمية للمواد الغذائية منذ أواخر عام ٢٠١٠ كان لها أثر محدود على الأسعار المحلية للأسعار الغذائية، ومع ما تقدم فإذا إستمرت الأسعار العالمية في الإرتفاع فستؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم.

شهدت الأسابيع الستة الأخيرة إضطرابات في النشاط الإقتصادي نتيجة الأحداث السياسية المحلية وقد صاحب الظروف السياسية الحالية حالة من عدم التيقن مما له تأثير على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد، إضافة إلى ذلك يُلاحظ حالة عدم التيقن المتزايدة حالياً بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالمياً نتيجة التصاعد في الأسعار العالمية للبتروال للظروف السياسية في المنطقة، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ المتوقع في نمو الإقتصاد المحلي سيُحد بدرجة كبيرة من أثر المخاطر الناجمة عن إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على التضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg